وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

قسم علوم القران والتربية الاسلامية

المادة : مصطلح الحيث – المرحلة : الاولى

(الصحيح)

استاذ المادة : ميسر علي عبد

الايميل الجامعي :mysar1978@tu.edu.iq

العام الدراسي ٢٠٢٣-٢٠٢٤

الصحيح

تعريفه :

أ ـ لغـــــــة : الصحيح ضد السقيم. وهو حقيقة في الأجسام مجاز في الحديث وسائر المعاني .

ب - اصطلاحاً : ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة

٢ - شرح التعريف :

اشتمل التعريف السابق على أمور يجب توفرها حتى يكون الحديث صحيحاً، وهذه الأمور هي :

أ - اتصال السند : ومعناه أن كل راو من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه من أول السند إلى منتهاه .

ب - عدالة الرواة : أى أن كل راو من رواته اتصف بكونه مسلماً بالغاً عاقلا غير فاسق وغير مخروم المروءة

ج - ضبط الرواة : أى أن كل راو من رواته كان تام الضبط. إما ضبط صدر، أو ضبط كتاب .

د - عدم الشذوذ : أى أن لا يكون الحديث شاذاً. والشذوذ : هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه .

هـ ـ عدم العلة : أي أن لا يكون الحديث معلولا، والعلة سبب غامض خفى يقدح في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه .

٣- شروطه :

يتبين من شرح التعريف أن شروط الصحيح التي يجب توفرها حتى يكون الحديث

صحيحاً خمسة وهى : اتصال السند - عدالة الرواة - ضبط الرواة - عدم العلة - عدم الشذوذ

فإذا اختل شرط واحد من هذه الشروط الخمسة فلا يسمى الحديث حينئذ صحيحاً

٤ - مثاله :

ما أخرجه البخاري في صحيحه قال : حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال : سمعت رسول الله قرأ في المغرب بالطور

فهذا الحديث صحيح، لأن :

أ - سنده متصل : إذ أن كل راو من رواته سمعه من شيخه. وأما عنعنة مالك وابن شهاب وابن جبير فمحمولة على الإتصال لأنهم غير مدلسين

ب ، ولأن رواته عدول ضابطون : وهذه أوصافهم عند علماء الجرح والتعديل

١ - عبد الله بن يوسف : ثقة متقن

٢ - مالك بن أنس : إمام حافظ

٣- محمد بن جبير : ثقة

٤- جبير بن مطعم : صحابي .

٥- ابن شهاب الزهري : فقيه حافظ متفق على جلالته واتقانه .

د)- ولأنه غير شاذ إذ لم يعارضه ما هو أقوى منه .

هـ)- ولأنه ليس فيه علة من العلل .

ه - حكمه :

وجوب العمل به بإجماع أهل الحديث ومن يعتد به من الأصوليين والفقهاء، فهو حجة من حجج الشرع، لا يسع المسلم ترك العمل به .

٦ - المراد بقولهم : « هذا حديث صحيح » أو « هذا حديث غير صحيح»:

أ ـ المراد بقولهم : (هذا حديث صحيح) أن الشروط الخمسة السابقة قد تحققت فيه، لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر ، لجواز الخطأ والنسيان على الثقة

ب ـ والمراد بقولهم : (هذا حديث غير صحيح) أنه لم تتحقق فيه شروط الصحة الخمسة السابقة كلها أو بعضها لا أنه كذاب في نفس الأمر . لجواز اصابة من هو كثير الخطأ

٧- هل يجزم في إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقاً ؟

المختار أنه لا يجزم في إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقاً. لأن تفاوت مراتب الصحة مبنى على تمكن الإسناد من شروط الصحة ويندر تحقق أعلى الدرجات في جميع شروط الصحة، فالأولى الامساك عن الحكم لإسناد بأنه أصح الأسانيد مطلقاً، ومع ذلك فقد نقل عن بعض الأئمة القول في أصح الأسانيد، والظاهر أن كل إمام رجح ما قوى عنده، فمن تلك الأقوال أن أصحها :

أ - الزهري عن سالم عن أبيه

روى ذلك عن إسحق بن راهويه وأحمد

ب - ابن سيرين عن عبيدة عن علي

روى ذلك عن ابن المديني والفلاس

ح ـ الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله

روى ذلك عن ابن معين

د - الزهرى عن على بن الحسين عن أبيه عن على

. روى ذلك عن أبي بكر بن أبي شيبة .

هـ ـ مالك عن نافع عن بن عمر .

روى ذلك عن البخارى

٨ - ما هو أول مصنف في الصحيح المجرد ؟ .

أول مصنف في الصحيح المجرد صحيح البخاري، ثم صحيح مسلم، وهما أصح الكتب بعد القرآن، وقد أجمعت الأمة على تلقى كتابيهما بالقبول

أ - أيهما أصح :

والبخارى أصحهما، وأكثرهما فوائد، وذلك لأن أحاديث البخاري أشد اتصالا و أوثق رجالا ، ولأن فيه من الاستنباطات الفقهية والنكت الحكمية ما ليس في صحيح مسلم .

هذا وكون صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم إنما هو باعتبار المجموع وإلا فقد يوجد بعض الأحاديث في مسلم أقوى من بعض الأحاديث في البخاري، وقيل : إن صحيح مسلم أصح، والصواب هو القول الأول